Sadaa Al-qalum Journal
مجلة صدى القلم
Online-ISSN: 3104-6371
مجلة صدي القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية

صعود النفوذ التركي في شمال افريقيا
ادو اته ودو افعه ،وتفاعلاته مع اوروبا
" دراسة تحليلية "

د. حمودة المختار سالم كلوخ
كلية القانون والعلوم السياسية جامعة الزنتان

The Rise of Turkish Influence in North Africa
Its Tools, Motivations, and Interactions with Europe
An Analytical Study

Hammuda1959@gmail.com

د. حمودة المختار سالم كلوخ	*Hammuda1959@gmail.com*	
Published: 02 12, 2025	**Accepted: 22. 11, 2025**	**Received: 15. 11, 2025**

الملخص

يستكشف هذا البحث صعود النفوذ التركي في شمال أفريقيا، مركزًا على دوافعه، أدواته، وتفاعلاته مع القوى الأوروبية، في إطار فهم فلسفي سياسي للنفوذ الإقليمي كقدرة على التأثير وتشكيل موازين القوى دون سيطرة مباشرة. تبين أن تركيا اعتمدت مزيجًا من القوة الصلبة والناعمة، بما يشمل العسكر، الاقتصاد، الثقافة، والإعلام، مستثمرة إرثها التاريخي وإمكاناتها الاستراتيجية، بينما تصدت القوى الأوروبية، لا سيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، لحماية مصالحها التقليدية والجديدة.

تؤكد النتائج أن النفوذ التركي ليس ظرفيًا بل استراتيجية متكاملة، وأن التفاعلات التركية الأوروبية في شمال أفريقيا تتسم بتشابك المصالح وتصادم الاستراتيجيات، ما يعيد تشكيل معادلات القوة الإقليمية ويؤثر مباشرة على الأمن والاستقرار في البحر المتوسط. من خلال هذا التحليل، يقدم البحث تصورًا متكاملاً لديناميات النفوذ الإقليمي، ويبرز النفوذ كعملية فلسفية سياسية تنسج بين التاريخ، القوة، والاختيارات الاستراتيجية، ما يجعل فهمه ضروريًا لرصد مستقبل الأمن الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: النفوذ التركي – شمال أفريقيا – القوة الإقليمية – التفاعلات التركية–الأوروبية – الأمن الإقليمي.

Abstract

This study explores the rise of Turkish influence in North Africa, focusing on its motivations, instruments, and interactions with European powers, within a political-philosophical framework that views regional influence as the ability to shape outcomes and power balances without direct control. It demonstrates that Turkey has employed a combination of hard and soft power—including military, economic, cultural, and media tools—while leveraging its historical legacy and strategic capabilities. Meanwhile, European powers, particularly France, Italy, and Spain, have acted to safeguard both their traditional and emerging interests.

The findings indicate that Turkish influence is not circumstantial but a coherent strategy, and that Turkish–European interactions in North Africa are characterized by intertwined interests and strategic clashes, reshaping regional power dynamics and directly impacting security and stability in the Mediterranean. Through this analysis, the study offers a comprehensive understanding of regional influence dynamics, highlighting influence as a political-philosophical process woven from history, power, and strategic choices, making its comprehension essential for anticipating the future of regional security.

Keywords : Turkish Influence – North Africa – Regional Power – Turkish–European Interactions – Regional Security .

المقدمة

تتسم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين بتعقيدها وتشابكها بين القوى الإقليمية والعالمية، ما يجعل دراسة النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي أحد أهم أدوات فهم ديناميات النظام الدولي، وفي هذا الإطار، يظهر صعود النفوذ التركي في شمال إفريقيا كحالة فريدة تستدعي التدقيق والتحليل، إذ يعكس هذا الصعود مزيجًا من الطموحات الاستراتيجية والسياسات المتعددة الأبعاد التي تتجاوز حدود الدولة لتطال التوازنات الإقليمية والدولية، ويمكن النظر إلى النفوذ التركي من منظور فلسفي سياسي، باعتباره ليس مجرد ممارسة للسلطة أو امتدادًا للنفوذ التقليدي، بل كعملية ديناميكية تتفاعل فيها الإرادة الاستراتيجية مع الفرص التاريخية والجيوسياسية، بحيث يصبح الفعل التركي في شمال إفريقيا نتيجة تراكمية لعوامل تاريخية وثقافية واقتصادية لا يمكن فهمها بمعزل عن البيئة الأوروبية المحيطة فكل حركة دبلوماسية أو اقتصادية تركية في هذه المنطقة تحمل في طياتها دلالات رمزية واستراتيجية تتلاقى أو تتصادم مع مصالح القوى الأوروبية، ما يجعل المنطقة مسرحًا لصراع نفوذ معقد ومتعدد الأبعاد.

من هذا المنطلق : يسعى هذا البحث إلى دراسة صعود النفوذ التركي في شمال إفريقيا عبر تحليل دوافعه العميقة وأدواته المتنوعة، واستكشاف تفاعلاته مع القوى الأوروبية التي تعتبر شمال إفريقيا منطقة نفوذ تاريخية لها، كما يهدف البحث إلى تقديم رؤية متكاملة حول انعكاسات هذا النفوذ على الأمن الإقليمي والهجرة والطاقة، ومحاولة استشراف آفاق مستقبل العلاقات التركية الأوروبية في المنطقة، وهكذا، لا يقتصر هذا البحث على وصف الوقائع وتحليل الأحداث، بل يتجاوزها ليطرح تأملات فلسفية حول طبيعة النفوذ الإقليمي وعلاقته بالسلطة والسياسة والاقتصاد والثقافة، محاولة تقديم فهم معمق للعمليات المعقدة التي تشكل مشهد القوى في شمال إفريقيا اليوم.

إشكالية البحث

يمثل صعود النفوذ التركي في شمال إفريقيا ظاهرة استراتيجية معقدة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، وتتفاعل مع مصالح القوى الأوروبية التقليدية في المنطقة .

ومن هذا المنطلق، تنشأ إشكالية البحث حول التساؤل الجوهري : كيف تمكنت تركيا من توسيع نفوذها في شمال إفريقيا، وما هي أنماط تفاعل القوى الأوروبية مع هذا النفوذ الجديد؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تحاول فهم العمق الاستراتيجي للظاهرة، وكشف آلياتها وأدواتها، وكذلك تحليل انعكاسات هذا النفوذ على التوازنات الإقليمية والدولية فالظاهرة ليست مجرد توسع جغرافي أو اقتصادي، بل هي عملية ديناميكية تتفاعل فيها الإرادة الاستراتيجية مع الواقع التاريخي والسياسي والثقافي للمنطقة، ما يجعل تحليلها يتطلب مقاربة فلسفية تعكس تعقيد القوى وتفاعلاتها، فضلاً عن التفكير النقدي في الأبعاد المستقبلية لتلك العلاقات.

وبناءً على ذلك، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة لهذه الظاهرة، من خلال دراسة دوافع تركيا، الأدوات التي تستخدمها، تفاعلاتها مع القوى الأوروبية، وتأثير هذا التنافس على الأمن والاستقرار الإقليمي..

اهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كون صعود النفوذ التركي في شمال إفريقيا ظاهرة استراتيجية تحمل أبعادًا متعددة، تؤثر في التوازنات الإقليمية والدولية، وتشكل محورًا لفهم الديناميات المعقدة في البحر الأبيض المتوسط فتركيا، عبر أدواتها السياسية والاقتصادية والثقافية، تسعى لإعادة ترتيب نفوذها في المنطقة، مما يطرح تساؤلات عميقة حول طبيعة القوة والإستراتيجية وصراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية.

تتجلى أهمية البحث في ثلاثة مستويات رئيسية :

1) أهمية علمية ومعرفية: يسهم البحث في تطوير الفهم الأكاديمي للسياسات التركية في شمال إفريقيا، ويقدم قراءة تحليلية متعمقة حول الأدوات والوسائل المستخدمة، بالإضافة إلى دراسة تفاعلات القوى الأوروبية مع هذا النفوذ كما يثري البحث الأدبيات العلمية في مجال العلاقات الدولية، خصوصًا في دراسة صعود النفوذ الإقليمي في مناطق النفوذ التقليدية للدول الأوروبية.
2) أهمية استراتيجية وسياسية: يوفر البحث تصوّرًا واضحًا لصانعي القرار حول طبيعة النفوذ التركي في المنطقة، ويكشف نقاط القوة والضعف في سياسات تركيا وأوروبا، مما يساعد في صياغة استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحولات الإقليمية والدولية.
3) أهمية مستقبلية وتطبيقية: يتيح البحث استشراف آفاق مستقبل العلاقات التركية-الأوروبية في شمال إفريقيا، وفهم انعكاسات هذا التنافس على الأمن والهجرة والطاقة في المتوسط، بما يمكّن الباحثين والمحللين من تقديم توصيات عملية تسهم في الاستقرار الإقليمي.

من هذا المنطلق، يمثل البحث محاولة جادة لتقديم رؤية متكاملة تجمع بين التحليل الفلسفي والسياسي، لفهم الظاهرة التركية في شمال إفريقيا في بعديها الراهن والمستقبلي، وقراءتها في سياق العلاقات الدولية المعقدة والمتشابكة.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية فلسفية واستراتيجية لصعود النفوذ التركي في شمال إفريقيا، مع التركيز على الأدوات والوسائل المستخدمة، وتفاعلات هذا النفوذ مع القوى الأوروبية، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1) تحليل الدوافع الاستراتيجية والسياسية للنفوذ التركي: فهم الأبعاد الداخلية والخارجية التي دفعت تركيا إلى تعزيز حضورها في شمال إفريقيا، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي.
2) استكشاف أدوات وآليات النفوذ التركي: دراسة الوسائل الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية، والثقافية التي تعتمدها تركيا لتوسيع نفوذها الإقليمي، وكيفية تكييف هذه الأدوات مع السياق الإقليمي والدولي.
3) تقييم تفاعلات القوى الأوروبية مع النفوذ التركي: فهم سياسات فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا، وغيرها من القوى الأوروبية، واستراتيجياتهم للتعامل مع التوسع التركي في مناطق نفوذهم التقليدية.
4) تحليل انعكاسات النفوذ التركي على القضايا الإقليمية: دراسة تأثير هذا النفوذ على الأمن، الهجرة، والطاقة في منطقة المتوسط، مع إبراز تداعياته على الاستقرار الإقليمي والدولي.
5) استشراف آفاق مستقبل العلاقات التركية-الأوروبية في شمال إفريقيا: تقديم رؤى مستقبلية حول مسار النفوذ التركي وعلاقاته مع القوى الأوروبية، مع اقتراح توصيات عملية وسياسية للتعامل مع التحولات الإقليمية .

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهجية تجمع بين التحليل الفلسفي والدراسة الاستراتيجية، بهدف فهم صعود النفوذ التركي في شمال إفريقيا وتفاعلاته مع القوى الأوروبية من منظور شامل ومتعدد الأبعاد ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة كما هي، مع إبراز دوافعها وأدواتها المختلفة، ومنهج المقارنة لتحليل التباينات والتداخلات بين السياسات التركية والأوروبية، بما يسمح بفهم أوجه التعاون والصراع المحتملة كما يستخدم البحث المنهج التاريخي والسياقي لفهم جذور النفوذ التركي في شمال إفريقيا وتطوراته عبر الزمن، وما شكلته الأحداث التاريخية من واقع سياسي معاصر ويستعين البحث كذلك بالمنهج الاستشرافي لاستشراف مستقبل النفوذ التركي وآفاق العلاقات التركية-الأوروبية، من خلال تحليل الاتجاهات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية المحتملة وتستند الدراسة إلى مصادر متنوعة تشمل الدراسات الأكاديمية المحكمة، والتقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات الدولية والإقليمية، والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالسياسات التركية والأوروبية.

خامساً: حدود البحث

1. الحدود المكانية : دول شمال أفريقيا: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.
2. الحدود الزمانية : الفترة الممتدة من 2011 (انطلاق الربيع العربي) حتى 2025.
3. الحدود الموضوعية : تحليل النفوذ التركي السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي في شمال أفريقيا، مع التركيز على التفاعلات الأوروبية.

المبحث الاول

الدور الحيوي للقارة الأفريقية في تعزيز النفوذ التركي

تمهيد وتأصيل

يشهد النظام الدولي في العقود الأخيرة حالة من التحوّل البنيوي العميق، تراجعَتْ فيها صلابةُ الأقطاب التقليدية لصالح قوى إقليمية صاعدة، تمتلك من الدينامية والتكيّف ما يجعلها أكثر قدرة على إعادة صياغة بيئاتها الإستراتيجية، وفي هذا السياق، اتخذت حكومات حزب العدالة والتنمية في تركيا سياسة الانفتاح الدبلوماسي على القارة الإفريقية بشكل واسع، حيث شهدت العلاقات الرسمية تغيرًا جذريًا منذ عام 2002، حين كانت تركيا تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع سبع دول إفريقية فقط وبحلول مطلع عام 2024، توسع هذا النطاق ليشمل إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع 49 دولة من أصل 54 دولة إفريقية معترف بها دوليًا، منها 45 دولة على مستوى السفارات و4 دول على مستوى القنصليات، بينما لم تُقم تركيا بعد علاقات رسمية مع خمس دول إفريقية فقط، وهي: جزر القمر، ملاوي، الرأس الأخضر، ساوتومي وبرينسيب، وليبيريا، لكنها بصدد بناء جسور التعاون مع هذه الدول (سرحات أوراكشي، 2022، ص. 1-8؛) ولا يقتصر التمثيل الدبلوماسي التركي على الدول الإفريقية فحسب، بل امتد ليشمل المؤسسات الإقليمية القارية، وفي مقدمتها الاتحاد الإفريقي، حيث حصلت تركيا على صفة مراقب وعقب القمة العاشرة للاتحاد الإفريقي المنعقدة في أديس أبابا عام 2008، أعلن الاتحاد الإفريقي تركيا شريكًا استراتيجيًا له، فيما افتتحت أنقرة سفارة لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، وانضمت إلى منتدى الشركاء الدوليين التابع للهيئة الحكومية الدولية للتنمية في شرق إفريقيا (إيجاد)، كما اعتمدت سفارة لدى مجموعة دول إفريقيا الشرقية (إياك)، وانضمت إلى بنك التنمية الإفريقي وصندوق التنمية الإفريقي (Pages Embassy، 5 فبراير 2024).

ويشير هذا التوسع الكبير في العلاقات الدبلوماسية إلى استراتيجية تركية واضحة لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في إفريقيا، مستفيدة من التنسيق مع المؤسسات الإقليمية لتعظيم تأثيرها، وهو ما يعكس ديناميكية القوة الناعمة والسياسية التي تعتمدها أنقرة في القارة (سرحات أوراكشي، 2022؛) كما إنّ صعود النفوذ التركي ليس حدثًا سياسيًا معزولًا، بل هو نتاج لتشابك معقّد بين القوة والهوية، الجغرافيا والمصلحة، التاريخ والواقع، فقد أعادت تركيا بناء تموضعها في النظام الدولي من خلال خطاب سياسي يستثمر الذاكرة العثمانية دون أن يخضع لها، ومن خلال سياسات براغماتية تحرّكها اعتبارات الأمن القومي بقدر ما تحرّكها طموحات اقتصادية واستراتيجية تتجاوز حدودها التقليدية، وفي شمال إفريقيا تحديدًا، وجدت تركيا مسرحًا تتقاطع فيه الرواسب التاريخية مع الفرص الجيوسياسية، وحيث يتزاحم النفوذ الأوروبي القديم مع القوى الإقليمية الطامحة وهكذا أصبح الإقليم ساحة صراع ناعم وصلب ظاهره تنافسٌ على النفوذ، وباطنه صراع على إعادة تشكيل النظام الأمني والاقتصادي للمتوسط (حسن، 2021، ص. 17-20).

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تأسيس إطار نظري ومفاهيمي قادر على قراءة هذا الصعود التركي قراءة تتجاوز التفسير التقليدي للقوة، لتبحث في العوامل البنيوية التي أنتجته، والأدوات العقلانية والرمزية التي اعتمد عليها، والتحولات الدولية التي سمحت له بأن يتجذّر ويتوسع، لذا يأتي هذا الفصل ليقدّم رؤية تحليلية شاملة للمفاهيم والنظريات التي تفسّر النفوذ الإقليمي، وليضع الأساس العلمي لفهم كيف تمكّنت تركيا من تحويل حضورها في شمال إفريقيا إلى نفوذ فعّال قادر على إعادة تشكيل التوازنات الأوروبية المتوسطية، وتكتسب القارة الإفريقية أهميتها من مجموعة من الخصائص الجيوسياسية المتنوعة، إذ ترتبط بالعديد من المراكز البحرية والبرية الحيوية، وتمتلك ثروات طبيعية متعددة تجعلها هدفاً للنفوذ الدولي والمصالح الاستعمارية السابقة والحالية. إضافة إلى ذلك، يساهم حجم سكان القارة وحاجاتهم الغذائية والخدمية في تحويلها إلى سوق واعدة للدول الطامحة لتعزيز حضورها الدولي، بما في ذلك تركيا، كما هو الحال بالنسبة للعديد من القوى العالمية الأخرى (الساعدي، 2017، ص 180)، ويُعَدّ الاستغلال الاستراتيجي لهذه الموارد والبنى التحتية الجيوسياسية جزءاً

أساسياً من السياسة الخارجية للعديد من الدول، إذ أن مفهوم الاستراتيجية ذاته يعود إلى جذور إغريقية تعني الجيش أو الحشود العسكرية، ويشير إلى فن إدارة الحرب والتخطيط العسكري (أبو شوك، 2015، ص 120-121).

وتجدر الإشارة الي ان القارة الافريقية تمثل أولوية استراتيجية لتركيا لعدة أسباب، أهمها قرب بعض دولها من البحر المتوسط، لا سيما دول شمال إفريقيا مثل مصر، تونس، الجزائر والمغرب، والتي تعتبر ساحات تأثير جيوسياسية رئيسية يجب على تركيا الاستفادة منها لتحقيق انفتاحها على المحيط الدولي (داوود أوغلو، 2011، ص 233-234)

أما دول شرق إفريقيا، مثل إثيوبيا والصومال، فتحتل مكانة خاصة في السياسة الخارجية التركية نظراً لموقعها الاستراتيجي المطل على ممرات مائية مهمة تجارياً وعسكرياً، مثل خليج عدن ومضيق باب المندب، إضافة إلى سيطرتها على الدخول إلى البحر الأحمر، الأمر الذي يجعلها حاضنة لتوجهات أنقرة الجيوسياسية والإستراتيجية في المنطقة (جواد، 2017، ص 104).

المبحث الثاني

التطور التاريخي للعلاقات التركية – شمال الأفريقية

لتوضيح الجذور التي شكلت أسس النفوذ التركي المعاصر، وفهم التحولات التي طرأت على هذه العلاقات قبل وبعد الربيع العربي، بما يعكس التداخل بين الإرث التاريخي والمصالح الاستراتيجية الحديثة. يمكن تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب متكاملة:

المطلب الأول : الجذور التاريخيه للعلاقات بين تركيا وشمال افريقيا

أولا : الإرث العثماني في المنطقة : يمثل الإرث العثماني في شمال أفريقيا عاملاً محوريًا لفهم النفوذ التركي المعاصر، إذ أن الوجود العثماني الذي امتد لعدة قرون (من القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن العشرين) شكل بنية سياسية واجتماعية واقتصادية تركت تأثيرات مستمرة على الهياكل الإقليمية.

بدأ الاتصال بين تركيا والقارة الإفريقية عبر الدولة العثمانية، التي كان لها حضور تاريخي في شمال إفريقيا، حيث ضمت عدة دول إفريقية عربية إلى الإمبراطورية، وهي الجزائر، ليبيا، تونس، ومصر (Ngouana, 2020) ، ولم تولِ الجمهورية التركية الحديثة، التي تأسست عام 1923، اهتمامًا يُذكر بالقارة الإفريقية، لأسباب رئيسية؛ أولها محدودية القدرات الاقتصادية والعسكرية التي ورثتها تركيا من الإمبراطورية العثمانية المنهارة، مما حال دون قدرتها على لعب أدوار خارج نطاقها الإقليمي المباشر، وثانيها توجه تركيا الجديد نحو الغرب ومحاولة اللحاق به، في ظل بيئة إفريقية كانت بشكل عام مناهضة للاستعمار الغربي، مما جعل العلاقات التركية الإفريقية في تلك الفترة محدودة جدًا، مقتصرة على الجانب الدبلوماسي وافتتاح بعض القنصليات، وكان أول اتصال رسمي رفيع المستوى مع القارة الإفريقية عبر زيارة الرئيس التركي جودت صوناي لإثيوبيا عام 1969 (كايا، 2021).

بدأت أهمية القارة الإفريقية تتضح لدى تركيا خلال السبعينات، خاصة بعد الأزمة مع اليونان حول جزيرة قبرص، حين لم يجد الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب تركيا، ما دفع صانع القرار التركي لإعادة النظر في تطوير علاقاته مع إفريقيا والدول النامية الأخرى، على الأقل على الصعيد الدبلوماسي، لضمان دعمها في الملفات الاستراتيجية، وعلى رأسها قضية قبرص. وفي الثمانينات وبدايات التسعينات، بدأت العلاقات التركية الإفريقية تتخذ أبعادًا اقتصادية ملموسة، إذ خصصت الحكومة التركية عام 1983 مساعدات مالية بقيمة 10 ملايين دولار لكل من غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، السنغال، الصومال، والسودان، كما أبرمت تركيا بين 1987 و1997 اتفاقيات تعاون اقتصادي وتقني مع دول عدة، من بينها نيجيريا، جيبوتي، تشاد، غامبيا، زامبيا، بوتسوانا، السودان، السنغال، إثيوبيا، غانا، وغينيا (كايا، 2021).

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، تبنت تركيا فلسفة جديدة في سياستها الخارجية تقوم على الانفتاح على الفضاءات الجيوسياسية الجديدة، بما فيها إفريقيا، مع تبني خطاب "النفوذ الناعم"، الذي يركز على العلاقات الاقتصادية، الدبلوماسية، والثقافية. وجاء السبب الرئيسي لهذه السياسة جزئيًا نتيجة استبعاد تركيا من العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في قمة إسطنبول 1997، ما دفعها للبحث عن فرص بديلة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية (Ngouana, 2020).

بدأت السياسة التركية تجاه إفريقيا بشكل عملي مع انعقاد أول قمة تركية-إفريقية عام 2003، التي ركزت على تعزيز التنمية المستدامة والتعاون بين الطرفين، وفي 2005 أعلنت تركيا "سنة إفريقيا"، وحصلت على صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي، كما قبل البنك الإفريقي

للتنمية تركيا كعضو غير إقليمي. ومنذ ذلك الحين وحتى عام 2020، قام الرئيس أردوغان بزيارة القارة 40 مرة شملت نحو 30 دولة، فيما أعلن الاتحاد الإفريقي عام 2008 تركيا شريكًا استراتيجيًا للقارة، وعقدت قمة التعاون التركي-الإفريقي بمشاركة 49 دولة إفريقية في إسطنبول. ويرى المراقبون أن الهدف من تكثيف التعاون بين 2005 و2008 كان جزءًا من استراتيجية تركيا لتعزيز مكانتها الدولية وإعادة انتخابها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن، ضمن سعيها لتبوؤ موقع قوة صاعدة على الساحة الدولية (Ngouana, 2020).

ثانيا : العلاقات التركية – المغاربية قبل الربيع العربي : قبل عام 2011، كانت العلاقات التركية مع دول شمال أفريقيا قائمة على أساس دبلوماسي واقتصادي محدود نسبيًا، مع تركيز على التعاون التجاري، المساعدات التنموية، وبعض التبادلات الثقافية، دون وجود نفوذ استراتيجي عميق أو تدخل سياسي مباشر، وكانت تركيا تعمل على تعزيز علاقاتها مع حكومات المنطقة من خلال القنوات الدبلوماسية التقليدية، مثل فتح سفارات وقنصليات، وتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادية وثقافية محدودة ولم تكن هناك أدوات نفوذ عسكرية ملموسة، حيث اقتصرت العلاقة على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة، ضمن نطاق محدود من المصالح الاستراتيجية، كما ان التجارة بين تركيا ودول شمال أفريقيا قبل 2011 كانت متواضعة نسبيًا، مع بعض المشاريع الاستثمارية في قطاع البنية التحتية والتجارة، وظهر اهتمام متزايد من تركيا بالاستثمارات في قطاع البناء والخدمات، خاصة في ليبيا وتونس، لكن النفوذ لم يكن مرتبطًا بالسياسة الأمنية أو الاستراتيجية بشكل مباشر، وكان النفوذ الثقافي التركي يعتمد على برامج تعليمية محدودة، مثل منح دراسية للطلاب المغاربيين، وبعض المبادرات الثقافية عبر مراكز ثقافية محدودة (مثل معاهد Yunus Emre) وبالرغم من ذلك، لم يكن هناك توظيف واسع للهوية العثمانية أو الرموز التاريخية في تعزيز العلاقات.

ثالثا: التحول الاستراتيجي بعد 2011 وصعود الانخراط التركي : شكلت أحداث الربيع العربي نقطة تحوّل استراتيجية في العلاقات التركية – شمال أفريقيا، إذ فتحت الفرصة لأنقرة لتوسيع نفوذها بشكل ملموس على المستويات السياسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية، وقد خلقت الثورات والأزمات الداخلية في ليبيا وتونس فجوات سياسية أتاحتها تركيا لتعزيز نفوذها، سواء عبر دعم أطراف سياسية متحالفة معها، أو المشاركة في عمليات وساطة سياسية في ليبيا، مثلاً، دخلت أنقرة بقوة من خلال الدعم للحكومة المعترف بها دوليًا[1]، وتوقيع اتفاقيات بحرية ودفاعية، ما منحها دورًا مؤثرًا في الصراع المحلي والإقليمي (ابراهيم، 2015)، وبعد 2011، اعتمدت تركيا على أدوات القوة الصلبة لتعزيز وجودها، بما في ذلك إرسال مستشارين عسكريين، دعم مجموعات مسلحة، ونشر قواعد لوجستية مؤقتة، هذا التحرك كان مرتبطًا بأهمية ليبيا الاستراتيجية، وامتد تأثيره على موازين القوى الإقليمية في البحر المتوسط، وخلق توازنًا جديدًا بين تركيا والقوى الأوروبية التقليدية، وقد زاد الانخراط التركي في مشاريع البنية التحتية والطاقة والموانئ، مستفيدًا من حاجة دول شمال أفريقيا للتمويل والخبرة التقنية. وبهذا أصبح النفوذ التركي مرتبطًا بالقدرة على التحكم في قطاعات استراتيجية حيوية، مثل الغاز الطبيعي والموانئ البحرية، ما عزز التأثير السياسي والاقتصادي لأنقرة في المنطقة، كما تم توسيع أدوات القوة الناعمة، مثل برامج تيكا، المسلسلات التركية، والتبادل الطلابي، لتقوية الوجود الرمزي للنفوذ التركي، وربطه بالهوية التاريخية العثمانية والثقافة التركية المعاصرةهذا الدمج بين الصلب والناعم يعكس استراتيجية القوة الذكية التي تعتمدها تركيا لضمان استدامة نفوذها، يمثل فهم دوافع التوسع التركي في شمال أفريقيا حجر الزاوية لتحليل أدواته واستراتيجياته، إذ لا يمكن دراسة النفوذ التركي بمعزل عن المصالح والأهداف التي تقف وراء هذا التوسع. تنقسم هذه الدوافع إلى ثلاثة أبعاد مترابطة (سياسية وأمنية، اقتصادية، وأيديولوجية وثقافية) ، ولكل منها دور في رسم ملامح الاستراتيجية التركية في المنطقة (حجازي، 2020).

المطلب الثاني

الدو افع السياسية والأمنية

تشكل الدوافع السياسية والأمنية المحرك الرئيسي للوجود التركي في شمال أفريقيا، حيث تهدف تركيا إلى حماية مصالحها القومية، تعزيز قدرتها على التأثير في البحر المتوسط، وضمان موقف مؤثر في الصراعات الإقليمية، لا سيما في ليبيا.

[1]) عززت أنقرة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الإفريقية عبر زيارات رفيعة المستوى قام بها المسؤولون الأتراك، والتي بلغت 37 زيارة بين عامي 2009-2011 أحد أبرز أهداف تركيا من هذه التحركات الدبلوماسية كان ضمان دعم الدول الإفريقية لترشيحها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن، وهو الهدف الذي تحقق في الفترة 2009-2010، لتصبح تركيا عضواً غير دائم في المجلس. كما تسعى أنقرة من خلال هذه العلاقات إلى تقارب وجهات النظر مع الدول الإفريقية في القضايا الإقليمية والدولية المصيرية

أولا الو افع السياسيه والأمنية : تعتبر تركيا أن استقرار شمال أفريقيا جزء من الأمن القومي التركي، إذ أن الفوضى أو انتشار الجماعات المسلحة في المنطقة يمكن أن يهدد مصالح أنقرة مباشرة، سواء عبر الهجرة غير النظامية، تهريب الأسلحة، أو تمدد الجماعات المتطرفة يُندرج اهتمام تركيا بالقارة الإفريقية ضمن رؤيتها الجديدة لدورها كدولة محورية وقوة إقليمية فاعلة على الساحة الدولية، تتبع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومعقدة، ويأتي ذلك في إطار مذهب "العمق الاستراتيجي"، الذي يُعد الموجه الأساسي للسياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، والذي يرى أن تركيا متعددة الأحواض القارية بما فيها إفريقيا، مما يمنحها عمقًا استراتيجيًا في تلك المناطق (صالح، 2017)، ومنذ التسعينات، بدأت تركيا تتصرف كقوة صاعدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال بعض البلدان الإسلامية في آسيا الوسطى والتي سعت للاستغلال النفوذ التركي فيها، غير أن هذا المسعى فشل نتيجة استمرار النفوذ الروسي في تلك الدول. لذلك، ركزت تركيا على إفريقيا لتطوير علاقات متوازنة مع القوى الصغرى وإقامة شراكات متنوعة مع مختلف مناطق العالم (Angey, 2014).

وإدراكًا منها لأهمية إفريقيا، عملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع دول القارة، إذ ارتفع حجم تجارتها مع إفريقيا من 3 مليارات دولار عام 2003 إلى حوالي 25 مليار دولار عام 2020، كما حصلت إفريقيا على ثلث المساعدات التركية الخارجية. وفي المجال الاجتماعي والإنساني، تعمل الخطوط الجوية التركية في 28 دولة إفريقية، كما تنتشر المؤسسات المدنية التركية بشكل واسع لتعزيز العلاقات الثقافية والاجتماعية مع شعوب القارة (الرنتيس، 2015، ص. 5)، فعلي سبيل المثال ليبيا تمثل أولوية تركية في شمال أفريقيا نظراً لموقعها الاستراتيجي ومواردها النفطية الكبيرة، فضلاً عن الفراغ السياسي الذي نتج عن الانقسامات الداخلية بعد 2011، تدخّلت تركيا عسكرياً وسياسياً لدعم حكومة طرابلس، مما منحها قدرة مباشرة على التأثير في موازين القوى الداخلية والإقليمية، وربط الأهداف السياسية بالأمن القومي التركي.

وعليه ، فقد شهد البعد العسكري والأمني تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث أصبح لتركيا انتشار عسكري واضح في مختلف مناطق العالم، بما فيها إفريقيا، مع المشاركة في العمليات العسكرية المشتركة مع حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، تجلى الدور الأمني التركي في أزمات شمال إفريقيا، وخاصة ليبيا، حيث نشر الجيش التركي في يناير 2020 قوات مزودة بطائرات مسيرة من طراز TB2 للتصدي لتقدم الجيش الوطني الليبي التابع للمشير خليفة حفتر، حماية لمصالح تركيا الاقتصادية والجيوستراتيجية، بما يشمل الاتفاقية البحرية مع حكومة الوفاق الوطني (عمر، 80،2019 وما بعدها)..

ولا تخفي تركيا طموحها في السيطرة على سوق الأسلحة الإفريقية، فقد أبرمت اتفاقًا عسكريًا مع تونس في ديسمبر 2020 بقيمة 150 مليون دولار على شكل قروض بدون فوائد مقابل شراء معدات عسكرية، مع التعاون في الصناعات العسكرية وإنتاج قطع الغيار والتصدير المشترك كما افتتحت تركيا 37 مكتبًا عسكريًا في إفريقيا، لتصبح الدولة صاحبة أكبر عدد من المكاتب العسكرية في القارة، وأبرمت اتفاقيات مع التشاد (2019)، والنيجر (2020)، والصومال (2021)، مع خطط للتوسع في أسواق أخرى.

شهدت مبيعات السلاح التركي إلى إفريقيا طفرة كبيرة في 2021، حيث ارتفعت بنسبة 700% من 41 مليون دولار إلى 328 مليون دولار، مع توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية وحضور فعاليات مثل المنتدى التركي-الإفريقي للدفاع والأمن والفضاء، الذي انعقد دورته الرابعة في نوفمبر 2021 (كايا، 2021)، كما تسعى تركيا من خلال توسعها العسكري في إفريقيا إلى حماية النفوذ الجيوستراتيجي، كما يتضح من وجود قاعدة عسكرية في الصومال منذ 2017، ما يمنحها قوة ضغط على خصومها الإقليميين والدوليين. وقد أثار هذا النشاط التركي انزعاج فرنسا في دول غرب إفريقيا التقليدية مثل النيجر والسنغال ومالي .

ثانيا : الدو افع الاقتصادية

تشكل الأبعاد الاقتصادية دافعًا مركزيًا للتوسع التركي، حيث ترتبط المصالح الاقتصادية بالسياسة والنفوذ، وتتيح لتركيا أدوات ملموسة لتعزيز حضورها الإقليمي.

حيث شهدت العلاقات التركية-الإفريقية تطورًا ملحوظًا في المجال الاقتصادي، حيث تعد المصالح الاقتصادية عاملاً مؤثرًا في تشكيل السياسة الخارجية التركية، وزيادة مستوى التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية أولوية استراتيجية (Tepecikliоğlu، 2017).

وقد أعدت تركيا استراتيجية لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية منذ عام 2003، واعتمدت سفارات ومكاتب في مجموعات اقتصادية إقليمية، وانضمت إلى منتديات الشركاء الدوليين، كما حصلت على عضوية في بنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي

(الرنتيس، 2015)، نتج عن هذه السياسات زيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول الإفريقية، إذ ارتفع من 742 مليون دولار عام 2000 إلى 3 مليارات دولار عام 2005، و7.5 مليارات دولار عام 2008، كما ارتفعت صادرات تركيا إلى شرق إفريقيا إلى 813 مليون دولار منذ 2013، مع التركيز على إثيوبيا التي تستحوذ على أكبر حصة من الاستثمارات التركية، خاصة في مشاريع البنية التحتية مثل السكك الحديدية (الرنتيس، 2015، ص. 6)، حيث بلغ حجم التبادل التجاري الإجمالي مع إفريقيا 9 مليارات دولار عام 2005، وارتفع إلى 7.15 مليار دولار عام 2010، ثم تجاوز 21.5 مليار دولار عام 2019 وفقًا لهيئة الإحصاء التركية. وتتركز الصادرات التركية في قطاعات الصلب والمواد الكيميائية وصناعة السيارات والحبوب الزيتية وقطع الغيار الميكانيكية. كما ارتفعت الاستثمارات التركية في القارة بنسبة 11% لتصل إلى 46 مليار دولار عام 2019، وتتركز في البنية التحتية، والموانئ، والطرق، والسدود، والملاعب، والمستشفيات، إضافة إلى قطاع البناء الذي يعزز صادرات المواد المرتبطة بالبناء مثل الأسمنت والزجاج وحديد التسليح والسيراميك (Tepecikliođlu، 2017).

ثالثاَ: الدو افع الأيديولوجية والثقافية

تشكل الأبعاد الأيديولوجية والثقافية جانبًا مكملاً لأدوات النفوذ الصلبة والاقتصادية، حيث تعزز القوة الناعمة التركية من قبول حضورها وتوطيد تأثيرها في المجتمع المحلي، وتعتبر تركيا قوى إقليمية ترتبط ببعض الحركات الإسلامية في شمال أفريقيا، خصوصًا عبر دعم جماعات سياسية تتماشى مع رؤيتها هذا التوجه يتيح لأنقرة بناء شبكات نفوذ سياسية واجتماعية مستدامة، ويزيد من قدرتها على التأثير في السياسة الداخلية للدول المغاربية، كما أن تُوظف تركيا الإعلام، التعليم، الثقافة، والتبادلات الطلابية لتشكيل صورة إيجابية لنفوذها، مما يعزز القبول الشعبي والسياسي لوجودها. مسلسلات تلفزيونية، برامج ثقافية، ومشاريع تنموية (مثل TİKA) تعمل على خلق روابط رمزية بين الشعوب التركية والشمالية أفريقية، وتجدر الإشاره الي ان إعادة استحضار الذاكرة التاريخية العثمانية تُمكّن تركيا من تقديم نفسها كفاعل طبيعي ومشروع في المنطقة هذا الخطاب يُستخدم لتبرير النفوذ الحالي، وإضفاء شرعية رمزية على تدخلاتها السياسية والاقتصادية، وربط مصالح أنقرة بالموروث التاريخي للمنطقة (الرنتيس، 2015 مرجع سابق).

المبحث الثالث

أدوات النفوذ التركي في شمال أفريقيا

المطلب الأول : الادوات السياسيه الدبلوماسية

ارتكزت السياسة الخارجية التركية خلال الفترة 2002–2014 على تعزيز تواجدها في القارة الإفريقية باستخدام مجموعة من الوسائل السياسية والدبلوماسية في كافة المجالات، وقد تبنت أنقرة سياسة متعددة الأبعاد لتوثيق علاقاتها بدول القارة الإفريقية، سعياً للحصول على دعم هذه الدول في المحافل الإقليمية والدولية، وقد أسفرت هذه الاستراتيجية عن تأييد 51 دولة إفريقية من أصل 53 دولة لصالح حصول تركيا على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي عام 2008 (البغدادي، 2018)، وفي إطار تعزيز هذه العلاقات، عملت تركيا على زيادة عدد ممثليها الدبلوماسيين في مختلف دول القارة الإفريقية، ما أسفر عن تولها منصب مراقب في الاتحاد الإفريقي عام 2005، وحصولها على صفة الشريك الاستراتيجي للاتحاد الإفريقي عام 2008، ما يعكس بروز تركيا كلاعب إقليمي فاعل في القارة (البغدادي، مرجع سابق؛ القرية، 2018)، كما سارعت أنقرة أيضاً إلى افتتاح العديد من السفارات في إفريقيا، إذ افتتحت 15 سفارة تركية جديدة بين عامي 2009 و2010، ليصبح مجموع السفارات التركية في القارة 27 سفارة وفي العام 2011 اعترفت تركيا رسمياً بدولة جنوب السودان وافتتحت فيها سفارة، ليصل عدد سفاراتها إلى 41 سفارة بحلول عام 2017، بهدف توسيع دائرة نفوذها السياسي والدبلوماسي والاستفادة من التصويت الأفريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة لدعم القضايا التركية (Republic Of Turkey Ministry Of Foreign Affairs, 2019).

أما على مستوى تبادل الزيارات الرسمية، فقد بلغت زيارات المسؤولين الأتراك إلى إفريقيا 28 زيارة في العام 2005، حيث زار رئيس الوزراء التركي آنذاك، ورئيس الجمهورية الحالية رجب طيب أردوغان، كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا، فيما شملت الزيارات اللاحقة دول كينيا وتنزانيا عام 2009، والكونغو الديمقراطية والكاميرون وغانا والغابون عام 2010–2011. وقد أسهمت هذه الزيارات في تعزيز تأسيس العلاقات الثنائية بين تركيا والدول الإفريقية، ودعم استراتيجية النفوذ الناعم لأنقرة (البغدادي، مرجع سابق؛ القاص، 2017)، كما ساهمت هذه الاستراتيجية في رفع حجم التبادل التجاري التركي مع إفريقيا ليصل إلى مليار دولار في بداية العام 2020، بعد أن كانت

الاستثمارات التركية في القارة تبلغ نحو 150 مليون دولار عام 2008، لترتفع إلى 390 مليون دولار عام 2015، ما يعكس النجاح النسبي للسياسة التركية في توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة (البغدادي، مرجع سابق؛ القاص، 2017).

وفي إطار الانتقال من الانفتاح الناعم إلى الانفتاح الاستراتيجي الخشن، أعلنت تركيا عام 2016 عن توقيع اتفاقيات مع الصومال لتأسيس قاعدة عسكرية كبيرة في خليج عدن والقرن الإفريقي، وهو ما يعكس بعداً استراتيجياً جديداً في السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا (البغدادي، مرجع سابق).

وبناءاً عليه ، يمكن القول إن التوجه التركي نحو القارة الإفريقية كان جزءاً من سعيها للعب دور عالمي، معتمدة على مبدأ تعدد الأبعاد في سياستها الخارجية، والدفاع عن مصالحها في المنطقة، من خلال توسيع الشراكات الاستراتيجية وفك طوق العزلة الأوروبية المفروضة عليها، مع الالتزام بمبدأ المنفعة المتبادلة في علاقاتها مع الدول الإفريقية (القاص، 2017).

المطلب الثاني : الأدوات العسكرية والأمنية

تُعد الأدوات العسكرية والأمنية من أبرز وسائل النفوذ التركي في شمال أفريقيا، لأنها توفر القدرة على التأثير المباشر في موازين القوى الإقليمية، وتمكّن تركيا من حماية مصالحها السياسية والاقتصادية، وضمان حضور دائم ومرن في مناطق حساسة،وتتنوع هذه الأدوات بين نشر قواعد عسكرية، توقيع اتفاقيات دفاعية، استخدام المرتزقة، وتعزيز الصناعات الدفاعية، كل منها يمثل بعدًا تكامليًا لاستراتيجية القوة التركية.

1. القواعد العسكرية والنقاط اللوجستية : تشكل القواعد العسكرية والانتشار الميداني نقطة ارتكاز أساسية للوجود التركي، إذ تسمح بالتحكم في مناطق استراتيجية، وتوفير دعم لوجستي لقواتها وأطراف متحالفة محليًا في ليبيا، على سبيل المثال، عملت تركيا على إنشاء قواعد مؤقتة ونقاط لوجستية لدعم حكومة الوفاق الوطني سابقًا، وتوفير مواقع لتخزين الأسلحة، وتسهيل تحريك المستشارين العسكريين والمعدات هذه القواعد لا تمثل فقط أدوات دفاعية، بل وسائل ضغط واستراتيجية للتأثير في موازين القوى الداخلية والخارجية، وتوسيع نطاق النفوذ البحري والجوي(البغدادي، 2018).

2. الاتفاقيات الدفاعية والأمنية : تسهم الاتفاقيات الدفاعية في رسم أطر قانونية لتواجد تركيا، وتمنحها صلاحيات رسمية للتدخل أو التعاون العسكري هذه الاتفاقيات تشمل اتفاقيات تدريب عسكري، تبادل معلومات استخباراتية، وبروتوكولات دعم الدفاع الجوي والبحري. الاتفاقيات مع ليبيا، التي تضمنت ترسيم الحدود البحرية والتعاون العسكري، تمثل مثالًا حيًا على استخدام الأدوات القانونية لتوسيع النفوذ العسكري، إذ تتيح لأنقرة حماية مصالحها في البحر المتوسط وضمان حضور مؤثر في الصراعات الإقليمية دون انتهاك القانون الدولي(البغدادي، 2018).

3. دعم المرتزقة والمستشارين العسكريين : اعتمدت تركيا على إرسال مستشارين عسكريين ودعم مجموعات مرتزقة كوسيلة لتعزيز قدراتها على الأرض، خصوصًا في الصراعات المفتوحة أو التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي هذه الأداة تسمح لأنقرة بالتحرك بسرعة ومرونة، وتقليل التكلفة المباشرة للتدخل الرسمي، بينما تخلق تأثيرًا ملموسًا على الصراعات المحلية في ليبيا، ساهم استخدام المرتزقة والمستشارين في تعزيز موقف الحكومة المعترف بها دوليًا، وتأمين مواقع استراتيجية، وخلق توازن قوى ضد أطراف منافسة مدعومة من دول أخرى (عمر، 2019).

4. الصناعات الدفاعية : تُمثل الصناعات الدفاعية التركية عنصرًا محوريًا في الاستراتيجية العسكرية، إذ تمنح أنقرة قدرة إنتاجية مستدامة للذخائر والمعدات، وتفتح أسواق تصديرية في المنطقة التصدير العسكري والتعاون الصناعي مع دول شمال أفريقيا يربط الأنظمة المحلية بأنقرة اقتصاديًا وتقنيًا، ويخلق تبعية استراتيجية. على سبيل المثال، عقود تزويد الأسلحة والمعدات، مثل الطائرات بدون طيار وأنظمة الدفاع الجوي، تعزز من تأثير تركيا العسكري وتتيح لها امتلاك أدوات ضغط على الأطراف الأخرى، سواء كانت دولًا إقليمية أو قوى أوروبية.

المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية

تمثل الأدوات الاقتصادية أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية النفوذ التركي في شمال أفريقيا، حيث تُستخدم النفوذ الشبكي على توظيف شبكات العلاقات العابرة للحدود، مثل الأحزاب السياسية، والجماعات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المهاجرة، وجمعيات رجال الأعمال وتستخدم الدول هذا النوع من النفوذ للتأثير في الداخل السياسي للدول الأخرى من خلال فاعلين محليين يشكلون قنوات اتصال ووسائط ضغط داخلية يسعى القادة الأفارقة إلى تنويع شراكاتهم الاقتصادية والبحث عن شركاء يمكنهم تحقيق أهدافهم التنموية على قاعدة "المنفعة المتبادلة" (Win-Win Approach)، بعيداً عن التبعية والهيمنة التي مارستها القوى الاستعمارية السابقة وقد وجدت هذه المقاربة تجاوباً واضحاً في علاقاتهم مع تركيا، التي قدمت نموذجاً للشراكة الاقتصادية المستدامةحيث عززت المصالح المتبادلة وأتاحت فرصاً متكافئة للنمو الاقتصادي دون فرض الهيمنة الخارجية (سكاي نيوز عربية، 2023)، علي سبيل المثال تعزيز النفوذ السياسي، وتأمين مصالح استراتيجية طويلة الأمد إن الاستثمار المباشر، النشاط التجاري، الشركات التركية العاملة في قطاعات البنية التحتية، واتفاقيات الطاقة تشكل شبكة متكاملة تسمح لأنقرة بتمكين حضورها الإقليمي بعيدًا عن التدخل العسكري المباشر، مع تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة علي النحو التالي .

1. **الاستثمارات المباشرة (FDI)** : تعد الاستثمارات التركية المباشرة في شمال أفريقيا أداة رئيسية لربط الاقتصاد المحلي بأنقرة، وخلق مصالح مشتركة تجعل الدول المستقبلة لهذه الاستثمارات أكثر تقبلاً للنفوذ التركي. وقد أثمرت هذه العلاقات الاقتصادية بشكل ملموس، حيث بلغ حجم التجارة التركية–الإفريقية أواخر عام 2022 أكثر من 40.7 مليار دولار، مقارنة بما لم يتجاوز 4.5 مليار دولار أواخر عام 2003 كما بلغت قيمة المشروعات التي تضطلع بها الشركات التركية في إفريقيا أكثر من 82 مليار دولار، فيما تجاوزت الاستثمارات التركية المباشرة في القارة حاجز 10 مليارات دولار، وتتنوع مجالات التعاون الاقتصادي بين تركيا والدول الإفريقية بشكل كبير، لتشمل قطاعات الزراعة والطاقة والتعدين والصناعات الخفيفة والمتوسطة والنقل والمواصلات والاتصالات، مما يعكس عمق التكامل الاقتصادي بين الطرفين (سكاي نيوز عربية، 2023) ، ولتأسيس أطر مؤسسية واضحة للتعاون الاقتصادي، أطلقت تركيا "مجلس العلاقات الاقتصادية التركية–الإفريقية" الذي نظم المنتدى التركي–الإفريقي لرجال الأعمال، ويخضع التعاون الاقتصادي للتخطيط والتنظيم عبر وزارة التجارة التركية بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي. وقد انعقدت النسخة الرابعة من المنتدى في إسطنبول في أكتوبر 2023، فيما أنشأت تركيا مجالس أعمال مشتركة مع 45 دولة إفريقية، بهدف تعظيم العوائد الاقتصادية وضمان استدامة المشاريع المشتركة (سكاي نيوز عربية، 2023) .

2. **شركات البناء والبنية التحتية** : تلعب شركات البناء التركية دورًا محوريًا في استراتيجية النفوذ الاقتصادي، إذ تُستخدم لإنشاء مشاريع استراتيجية كبيرة، مثل الطرق، الجسور، الموانئ، والمطارات. هذه الشركات لا تقتصر على تحقيق أرباح اقتصادية، بل تعمل كأدوات تأثير، حيث تتيح لأنقرة بناء شبكة علاقات مع النخب المحلية وصناع القرار، وتأمين مواقع استراتيجية يمكن استخدامها لاحقًا لأغراض لوجستية أو عسكرية إذا لزم الأمر. علاوة على ذلك، تخلق هذه الشركات اعتمادًا اقتصاديًا جزئيًا على الخبرة والتمويل التركي، مما يزيد من متانة النفوذ التركي على المدى الطويل(مكي، 2022)،..

3. **اتفاقيات الغازوالطاقة** : تعد اتفاقيات الطاقة، وخاصة الغاز والنفط، جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية النفوذ الاقتصادي، إذ تمنح تركيا قدرة على التحكم في موارد حيوية للدول المستقبلة، وتتيح التأثير في سياسات الطاقة الإقليمية. تشمل هذه الاتفاقيات عمليات التنقيب، النقل، والتزويد، والتي تربط الاقتصادات الإقليمية بسلاسل توريد استراتيجية. بالإضافة إلى كونها مصدر دخل اقتصادي، توفر هذه الاتفاقيات أدوات ضغط سياسية، حيث يمكن لتركيا استخدام موارد الطاقة كوسيلة تفاوضية مع الدول الأوروبية أو المنافسين الإقليميين(مكي، 2022)،..

4. **التجارة البينية والشراكات الاقتصادية** : تعمل التجارة الثنائية والشراكات الاقتصادية على تعزيز الاعتماد المتبادل بين تركيا ودول شمال أفريقيا، وتطوير شبكة علاقات اقتصادية ممتدة. زيادة حجم الصادرات والواردات، العقود التجارية طويلة الأجل، والتعاون في القطاعات الصناعية والخدمية يوفر لأنقرة قاعدة اقتصادية قوية، تمكنها من ممارسة تأثير ملموس على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية. هذه الأدوات تسهم أيضًا في تكامل المصالح التركية مع مصالح المنطقة، ما يجعل النفوذ التركي أكثر استدامة على المدى الطويل(كايا، 2021) .

المطلب الثالث: أدوات القوة الناعمة

يرتكز النفوذ الناعم على الجاذبية الثقافية والرمزية والأخلاقية للدولة، بحيث تؤثر في الدول الأخرى من خلال تقديم نموذج سياسي أو ثقافي أو اجتماعي جذاب يُحتذى به وتستخدم الدول لتحقيق هذا النوع من النفوذ أدوات متنوعة لقد أولت السياسة التركية اهتماماً بالغ الأثر بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية في تعزيز نفوذها في إفريقيا، حيث لعبت هذه المقاربات دوراً محورياً في تسريع وتيرة النفوذ التركي وتعزيزه، من خلال معالجة الفجوة التي خلفتها القوى الاستعمارية الأوروبية بين الأفارقة وبني الآخر، وإعادة بناء جسور الثقة بين الأطراف المختلفة (أوراكشي، 2015)

1. **الوكالة التركية للتعاون والتنمية (TİKA) والمشروعات التنموية** : تعد TİKA أداة رسمية لتعزيز القوة الناعمة، إذ تقوم بتمويل مشاريع تنموية وتعليمية وثقافية في شمال أفريقيا. تشمل هذه المشاريع إنشاء المدارس والمراكز الصحية، تمويل برامج تعليمية، ودعم برامج التدريب المهني عبر هذه الأنشطة، تستطيع تركيا توثيق علاقاتها مع الحكومات المحلية والمجتمعات، وخلق تبعية إيجابية مستندة إلى الفوائد الملموسة للمجتمع، مما يعزز من مكانتها السياسية ويتيح لها مساحة أكبر للتأثير في القرارات الوطنية والإقليمية، أصبحت المساعدات الإنسانية منذ ذلك الحين عنصرًا أساسيًا في السياسة الخارجية التركية. وفق التقرير العالمي للمساعدات الإنسانية لعام 2015، بلغت مساهمة تركيا في العمل الإغاثي الميداني 3.3 مليار دولار، لتحتل المرتبة الثالثة عالميًا ضمن أكبر الدول المانحة ومن خلال هذه المساعدات، تمكنت تركيا من بناء جسور علاقات قوية مع الدول الإفريقية، متجاوبة مع النداءات لتقديم الدعم التنموي والإنساني للدول المتضررة من النزاعات والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية (TIKA).

تدير الحكومة التركية عملياتها الإنسانية في 37 دولة إفريقية، مع التركيز على السودان، إثيوبيا، تشاد، الكونغو، كينيا، أوغندا، الصومال، مدغشقر، ومالاوي. وقد ضاعفت الحكومة التركية مساعداتها عبر وكالة TIKA لتشمل مجالات الصحة، التربية، الزراعة، البيئة والبنية التحتية، مع برامج متخصصة مثل "برنامج التنمية الفلاحية الإفريقي" الذي شمل 13 دولة جنوب الصحراء، حيث قدمت تركيا أكثر من 49 مليون دولار للصومال عام 2011. كما نشطت منظمات المجتمع المدني التركية في تقديم المشاريع التنموية، بما في ذلك بناء المدارس والكتاتيب القرآنية والمستشفيات والعيادات الطبية بمختلف الأحجام (أوراكشي، 2022).

2. **الدراما والإعلام:** تعد المسلسلات التركية والإنتاجات الإعلامية أداة رئيسية لترويج الثقافة واللغة والقيم الاجتماعية التركية، بما يعزز من الجاذبية الرمزية للبلاد ويؤثر في تصورات الجماهير. الانتشار الكبير لهذه المسلسلات على القنوات المحلية والمنصات الرقمية يسهم في بناء هوية ثقافية متقاربة، ويخلق أرضية نفسية وسياسية تؤيد السياسات التركية، خصوصًا بين الشباب والطبقات المتعلمة. هذا النوع من النفوذ الرمزي يتيح لأنقرة التأثير على الخطاب الاجتماعي والسياسي من الداخل، ويُعد مكملاً لاستراتيجيات القوة الاقتصادية والسياسية(كايا، 2021).

3. **التعليم والتبادل الأكاديمي** : وفي مجال التعليم، تعمل تركيا على تقديم منح دراسية للطلاب المغاربيين، وتأسيس برامج تبادل أكاديمي مع الجامعات المحلية، إضافة إلى إنشاء مدارس تركية في بعض الدول. هذه المبادرات تعزز من فهم الثقافة التركية، وتتيح خلق شبكة من النخب المحلية المتعاطفة مع أنقرة، والتي يمكن أن تلعب دورًا في دعم السياسات التركية مستقبلاً. التعليم والتبادل الأكاديمي يمثلان استثمارًا طويل المدى، إذ يترسخ التأثير النفسي والثقافي لدى الأجيال القادمة، ويصبح النفوذ التركي جزءًا من النظام الاجتماعي والسياسي للمنطقة ، كما استضافت تركيا أعداداً كبيرة من الطلاب الأفارقة للدراسة في المدارس والجامعات التركية، إضافة إلى إنشاء ورعاية المدارس التركية في العديد من الدول الإفريقية، بما في ذلك مؤسسات مثل "معارف" التي تقدم منحاً تعليمية مجانية كلياً أو جزئياً، وتوسعت وزارة التعليم التركية للعمل كمزود وحيد للتعليم التركي في الخارج (قطاس، 2023) ، أما في المجال التنموي والإغاثي، فقد لعبت المؤسسات التركية دوراً فاعلاً، أبرزها وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا" وهيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات، حيث شملت جهودها إرسال مساعدات عاجلة مثل الحاويات الإغاثية إلى السودان لدعم المتضررين من الكوارث الطبيعية (مكي، 2022)،.

4. **المنظمات الدينية والثقافية** : تُستخدم المنظمات الدينية والجمعيات الثقافية كقنوات للتأثير على المجتمع المدني وتوجيه الخطاب الديني والثقافي بما يتماشى مع مصالح تركيا تشمل هذه المنظمات المساجد، الجمعيات الثقافية، والمراكز التعليمية الدينية التي تعمل على نشر الثقافة التركية وتعزيز القيم المشتركةو يتيح هذا النوع من النفوذ بناء قاعدة اجتماعية داعمة للسياسات التركية، وتحقيق مستوى من القبول الشعبي لتدخلاتها الاقتصادية والسياسية، مما يعزز التكامل بين القوة الناعمة والصلبة في استراتيجيتها الإقليمية، وفي سبيل

تعزيز نفوذها الثقافي في القارة الإفريقية من خلال التعليم والتبادل الأكاديمي فقد استقبلت تركيا نحو 4500 طالب إفريقي في برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، كما ساهمت الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية التركية في تدريب العشرات من الدبلوماسيين الأفارقة ضمن "البرنامج التعليمي الدولي للدبلوماسيين الشباب" (أردوغان، 2022).

تسعى تركيا من خلال الاستثمار في التعليم إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار في الدول الإفريقية، حيث وقعت 40 اتفاقية تعليمية مع 26 دولة إفريقية، ولا تزال المفاوضات مستمرة لإبرام اتفاقيات تعاون مع 20 دولة أخرى كما استخدمت تركيا التعليم لمواجهة النفوذ المدرسي لجماعة فتح الله غولن في إفريقيا، سعياً لإيجاد موطئ قدم لها في هذا المجال، كما قامت تركيا بتوظيف الدين الإسلامي كأداة في علاقاتها مع الدول الإفريقية، خاصة ذات الأغلبية المسلمة ، كما لعب الخطاب الإسلامي والتضامن الديني دورًا بارزًا في المساعدات التركية للصومال، مما أكسب أنقرة تقديرًا واسعًا من الشعب الصومالي، وفي السودان، الذي يمتلك أغلبية مسلمة وتاريخًا من النفوذ العثماني، لعبت العلاقة الأيديولوجية مع الإسلام السياسي دورًا مهمًا، خاصة في ظل حكومة ذات صلة بحزب العدالة والتنمية التركي وإخوان المسلمين،وترى تركيا نفسها نموذجًا للعالم الإسلامي وبديلًا عن الغرب الذي اعتبرته متخليًا عن التزاماته الأخلاقية (Vertin، 2019)، خلال زيارة الرئيس التركي أردوغان لإثيوبيا عام 2015، دعا تركيا دول القارة إلى غلق المدارس المرتبطة بجماعة فتح الله غولن، معتبرة أنها تعمل تحت ذريعة التطرف، مما يعكس استخدام تركيا للبعد الديني في سياستها الإفريقية (Angey، 2015).

وعلى الصعيد الثقافي والديني، ركزت تركيا على نشر الدين الإسلامي وتعزيز الهوية الثقافية التركية عبر مؤسسات تحت مظلة "رئاسة الشؤون الدينية التركية"، بما في ذلك "وقف الديانة التركي" الذي يدير مدارس "إمام خطيب" وينشر الثقافة الإسلامية، إلى جانب إنشاء المساجد وتوزيع المصاحف وكتب الشريعة. كما استخدمت تركيا وسائل الإعلام الدرامية التركية الشهيرة، مترجمة إلى اللغات المحلية، لتعزيز التأثير الثقافي والاجتماعي (حسن، 2023) .

المبحث الرابع

التفاعلات التركية – الأوروبية في شمال أفريقيا

شكل التفاعل بين النفوذ التركي والقوى الأوروبية في شمال أفريقيا محورًا أساسيًا لفهم ديناميات الصراع على النفوذ الإقليمي في البحر المتوسط. تسعى تركيا لتعزيز وجودها العسكري والاقتصادي والثقافي عبر أدوات متعددة، بينما تتدخل الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، لحماية مصالحها التقليدية الحديثة في الأمن، الهجرة، الطاقة، والنفوذ الاقتصادي، ضمن إطار سياسات الاتحاد الأوروبي وأدواته المؤسسية والقانونية تتسم هذه التفاعلات بتشابك المصالح وتصادم الاستراتيجيات، بين تعاون محدود ومنافسة مفتوحة، خصوصًا في ليبيا وتونس، مع تأثير الإرث الاستعماري والمخاوف من الهجرة وموارد الطاقة على مواقف أوروبا. يهدف المبحث إلى تحليل تأثير السياسات الأوروبية على النفوذ التركي، واستكشاف الأطر التي تحدد مسار الصراع وفرص التعاون، بما يوضح مستقبل العلاقات التركية–الأوروبية وأثرها على الأمن والاستقرار الإقليمي (بولنت وبينار، 2010)

المطلب الاول

الموقف الفرنسي (صراع النفوذ ومنافسة ما بعد الاستعمار) .

يمثل الموقف الفرنسي تجاه التمدد التركي في شمال أفريقيا نموذجًا لصراع النفوذ المعقد بعد الاستعمار، حيث تتقاطع الأبعاد التاريخية، الاقتصادية، العسكرية، والثقافية في تحديد السياسات الفرنسية. تنظر فرنسا، التي تحتفظ بعلاقات تاريخية متجذرة مع دول مثل الجزائر وتونس والمغرب، إلى شمال أفريقيا كجزء من فضائها الاستراتيجي، وتسعى للحفاظ على تأثيرها عبر أدوات متعددة تشمل التحالفات العسكرية،الاستثمارات الاقتصادية، النفوذ الثقافي والدبلوماسي، بالإضافة إلى استخدام القنوات القانونية والمؤسساتية في المنظمات الإقليمية والدولية ويعكس هذا الموقف استمرار إرث النفوذ الاستعماري، إذ يعتبر أي توسع تركي تحديًا مباشرًا لمكانة فرنسا التقليدية، سواء من حيث الموارد الاستراتيجية مثل الغاز والنفط والموانئ الحيوية، أو من حيث الشرعية الرمزية في المجتمعات المحلية (بولنت أراس،2009)، وتسعى باريس لمواجهة النفوذ التركي عبر القوة العسكرية والأمنية من خلال اتفاقيات دفاعية ودعم التدريبات العسكرية، وبالقوة الاقتصادية عبر عقود استثمارية ومشاريع بنية تحتية، وبالقوة الناعمة من خلال التعليم والمعاهد الثقافية، مع توظيف الدبلوماسية لحماية مصالحها وموازنة التحركات التركية،غير أن فرنسا تواجه تحديات كبيرة تشمل مقاومة النفوذ التقليدي من قبل

الفاعلين المحليين، وتعقيدات التنافس مع قوى إقليمية ودولية أخرى، ما يجعل إدارة النفوذ عملية دقيقة تتطلب موازنة مستمرة بين العقوبات والتعاون والمناورات الاستراتيجية، الأمر الذي يوضح أن التنافس الفرنسي التركي في شمال أفريقيا ليس مجرد صراع اقتصادي أو أمني، بل منافسة متعددة الأبعاد تتداخل فيها السياسة والتاريخ والثقافة لتشكيل موازين القوى الإقليمية.

المطلب الثاني

الموقف الإيطالي والإسباني (الأمن والهجرة والغاز).

يشكل الموقف الإيطالي والإسباني تجاه التمدد التركي في شمال أفريقيا محورًا مهمًا لفهم التفاعلات الأوروبية–التركية في المنطقة، إذ يرتبط هذا الموقف بشكل وثيق بمخاوف الأمن القومي، إدارة الهجرة، وتأمين مصادر الطاقة في البحر المتوسط فإيطاليا، باعتبارها أقرب الدول الأوروبية جغرافياً إلى ليبيا وتونس، تتأثر مباشرة بالاضطرابات السياسية والأمنية، وتسعى للحفاظ على استقرار حوض المتوسط المركزي عبر أدوات متعددة تشمل الدعم السياسي والعسكري للحكومات المحلية، المشاركة في بعثات الأمم المتحدة، وتعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول الإقليمية كما تهتم إيطاليا بمسألة الهجرة غير النظامية، حيث تمثل شمال أفريقيا بوابة رئيسية للمهاجرين نحو أوروبا، ما يجعلها تركز على استراتيجيات التعاون الأمني ومراقبة السواحل والحدود البحرية، إلى جانب اتفاقيات التدريب والمراقبة مع دول المنطقة لمواجهة شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية (كمال ونهرا، 2011 :23).

أما إسبانيا، فتعتبر البحر الأبيض المتوسط والجزر الواقعة قبالة الساحل الشمالي الأفريقي امتدادًا لأمنها القومي، وتولي أهمية كبيرة لتأمين ممرات الغاز الطبيعي، البنية التحتية للطاقة، والموانئ الحيوية التي تربطها بإفريقيا الشمالية. وتستجيب مدريد للتمدد التركي عبر تعزيز النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي، والعمل ضمن أطر الاتحاد الأوروبي لمراقبة تحركات أنقرة وتوجيه الاستثمارات والمساعدات بما يحافظ على مصالحها ويتميز الموقف الإيطالي–الإسباني بالتوازن بين المنافسة المحدودة والتعاون الاستراتيجي مع تركيا أحيانًا، خصوصًا عندما تتقاطع المصالح في مشاريع الطاقة أو مكافحة الهجرة ومع ذلك، يظل هناك توتر مستمر نتيجة محاولات تركيا توسيع حضورها العسكري والاقتصادي والثقافي، ما يطرح تحديات على قدرة إيطاليا وإسبانيا على الحفاظ على نفوذهما التقليدي دون إثارة صراعات مفتوحة أو خسارة دورهما في قيادة السياسات الإقليمية في البحر المتوسط (عبد المجيد، 2009)

المطلب الثالث

الاتحاد الأوروبي كمنظومة (سياسات، عقوبات، اتفاقيات، ومشاريع موازية).

يمثل الاتحاد الأوروبي كمنظومة متعددة المستويات أحد العوامل الحاسمة في ضبط وتوجيه التفاعلات التركية في شمال أفريقيا، إذ يدمج أطره المؤسسية والاقتصادية والقانونية والسياسية لتشكيل استجابة موحدة أو شبه موحدة تجاه توسع النفوذ التركي. تعتمد سياسات الاتحاد على ثلاثية متشابكة تشمل الأمن، الاقتصاد، والدبلوماسية، ويتميز النهج الأوروبي بقدرته على الجمع بين أدوات الضغط والعقوبات من جهة، والمشاريع التنموية والتعاون الاقتصادي من جهة أخرى، بما يعكس ما يمكن تسميته بالّ"استراتيجية الموازنة الذكية" تجاه فاعلين إقليميين صاعدين مثل تركيا.

في البُعد الأمني، يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز قدرات دول شمال أفريقيا على إدارة الحدود، مكافحة الهجرة غير النظامية، ومحاربة الإرهاب، من خلال برامج مثل FRONTEX ومبادرات التدريب والدعم اللوجستي، وذلك للحد من التوسع التركي في الملفات الأمنية، ولتأكيد دور أوروبا كضامن للأمن الإقليمي وفق مصالحها الاستراتيجية أما على الصعيد الاقتصادي، فيسعى الاتحاد إلى مواجهة النفوذ التركي عبر أدوات مالية وقانونية تشمل استثمارات تنموية، برامج دعم مؤسسات البنية التحتية، عقود الطاقة، وتقديم قروض تنموية مشروطة، ما يعكس قدرة الاتحاد على توجيه الاقتصاد المحلي للدول الإقليمية بما يتماشى مع مصالح أوروبا ويقلل من التبعية التركية (كمال ونهرا، 2011 :23).

ويظهر البُعد الدبلوماسي الأوروبي في توحيد المواقف بين الدول الأعضاء، وتقديم مواقف مشتركة في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة، الاتحاد من أجل المتوسط، ومنظمة الطاقة الدولية، إلى جانب استخدام العقوبات الاقتصادية والسياسية عند الضرورة. كما يشمل النهج الأوروبي استخدام الخطاب القانوني الدولي والاتفاقيات متعددة الأطراف لتقييد التحركات التركية أو استثمار فرص التعاون عند تقاطع

المصالح، من جهة أخرى، يتضمن نشاط الاتحاد مشاريع موازية، مثل برامج التنمية المستدامة، المبادرات التعليمية والثقافية، وتعزيز مؤسسات الحكم المحلي، بهدف منافسة القوة الناعمة التركية، وبناء شبكات تأثير مجتمعية وسياسية محلية تدعم الاستقرار وفق منظور أوروبي (الجلبي، س،1999).

ويعكس هذا الموقف الأوروبي المركب إدراك الاتحاد لطبيعة النفوذ التركي متعدد الأبعاد، فهو ليس مجرد توسع اقتصادي أو عسكري، بل قوة صلبة وناعمة مترابطة تستخدمها أنقرة لتحقيق أهدافها الإقليمية وبذلك، يصبح الاتحاد الأوروبي كمنظومة أداة مركزية لدراسة ديناميات الصراع على النفوذ في شمال أفريقيا، إذ تجمع سياساته بين الردع والاحتواء والمنافسة البناءة، مع محاولة استباق تحركات تركيا، وتحديد مدى تأثيرها على الأمن والاستقرار الإقليميين، بالإضافة إلى حماية مصالح الدول الأعضاء التي لها مصالح مباشرة في المنطقة، مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

المبحث الخامس

مستقبل النفوذ التركي في شمال أفريقيا

يمكن تصور مستقبل النفوذ التركي في شمال أفريقيا من خلال ثلاثة سيناريوهات رئيسية تتباين وفق قدرة أنقرة على الحفاظ على أدواتها ومرونتها في التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية السيناريو الأول، التمدد، يفترض استمرار تركيا في تعزيز حضورها العسكري والاقتصادي والثقافي، واستثمار الفراغات السياسية والأمنية في دول مثل ليبيا وتونس، بما يتيح لها توسيع تأثيرها الإقليمي وتعميق روابطها مع النخب المحلية والمؤسسات الحكومية(معوض، 2009 :135-137) السيناريو الثاني، الثبات، يشير إلى حالة من التوازن النسبي، حيث تحقق تركيا درجة من النفوذ المستدام دون زيادة كبيرة أو تراجع، نتيجة مقاربات الدول الأوروبية والإقليمية لمواجهة توسعها أما السيناريو الثالث، الانكماش، فيعكس ضعف النفوذ التركي نتيجة عوامل داخلية مثل الضغوط الاقتصادية أو السياسية، أو ردود أفعال دولية وإقليمية قوية تحد من قدرتها على التحكم في مجريات الأحداث، ما يؤدي إلى تراجع مؤثر لمستوى النفوذ وفرض قيود على أدواتها. تحليل هذه السيناريوهات يسمح بفهم نطاق الخيارات الاستراتيجية المتاحة لأنقرة وتوقع التأثيرات المحتملة على الاستقرار الإقليمي.

أولا: محددات القوة التركية في العقد القادم

تتحدد قوة النفوذ التركي في شمال أفريقيا بعدة عوامل رئيسية، أبرزها الاقتصادية، العسكرية، السياسية، والدبلوماسية. على الصعيد الاقتصادي، تعتمد أنقرة على قدراتها في الاستثمار، العقود التجارية، والمشاريع التنموية التي تخلق تبعية اقتصادية للدول المستهدفة، خصوصًا في مجالات الطاقة والبنية التحتية. أما العوامل العسكرية فتشمل جاهزية القوات المسلحة، الاتفاقيات الدفاعية، وجود المستشارين العسكريين والمرتزقة، فضلاً عن الصناعات الدفاعية المحلية التي تسمح بترسيخ حضور طويل الأمد من الناحية السياسية والدبلوماسية، تعتمد تركيا على قوة القرار، قدرة التفاوض، والتحالفات الإقليمية والدولية، إضافة إلى استغلال أدوات القوة الناعمة مثل الثقافة والإعلام والدين لتعزيز نفوذها الرمزي،كما تلعب مرونة السياسات الخارجية التركية، والقدرة على إدارة الأزمات، دورًا حاسمًا في المحافظة على النفوذ أو تطويره، مع مراعاة التحديات الاقتصادية الداخلية وضغوط القوى الإقليمية والدولية التي قد تحد من نطاق المبادرات التركية(Burhan ,2011).

ثانيا: أثر التفاعلات التركية–الأوروبية على الأمن الإقليمي

تمثل التفاعلات بين النفوذ التركي والقوى الأوروبية محورًا أساسيًا لتقييم الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا فالتنافس مع فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، والاتحاد الأوروبي ككل، يمكن أن يؤدي إلى تصعيد المنافسة على الموارد والمواقع الاستراتيجية، ما يزيد من احتمالات التوتر العسكري والسياسي في البحر المتوسط بالمقابل(معوض، 2009)، هذه التفاعلات قد تشكل أيضًا إطارًا للتعاون أو ضبط النفوذ من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف، مراقبة الحدود، وإدارة ملفات الهجرة والطاقة إن قدرة أوروبا على مواجهة أو موازنة النفوذ التركي ستؤثر مباشرة على استقرار الحكومات المحلية، توازن القوى الإقليمية، ومستوى التأثير التركي على السياسات الداخلية للدول المغاربية. وبذلك، يصبح تحليل هذه التفاعلات ضرورة لفهم احتمالات الصراع أو التعاون، وتوقع انعكاسات النفوذ التركي على الأمن الإقليمي في المستقبل القريب والبعيد (نورالدين، 2011).

خاتمه : لقد أظهرت هذه الدراسة الدور المتنامي للسياسة التركية في القارة الإفريقية خلال العقدين الماضيين، وكيف استطاعت أنقرة أن تحول القارة من مجرد مساحة جغرافية إلى محور استراتيجي في سياساتها الخارجية والاقتصادية والدبلوماسية. كما بينت الدراسة أن تركيا نجحت في توظيف الوسائل السياسية، الاقتصادية، والدبلوماسية لتعزيز نفوذها، وتحقيق توازن بين الانفتاح الناعم والاستراتيجيات الصارمة التي تضمن مصالحها، بما يشمل الأمن، التجارة، والشراكات الدولية.

إن السياسة التركية تجاه إفريقيا ليست مجرد تفاعل عابر، بل هي استراتيجية متكاملة تراعي الجغرافيا السياسية، الموارد الاقتصادية، والتحولات الدولية، وتستند إلى فهم عميق للاحتياجات الإفريقية وقدرتها على دعم الدور التركي في المحافل الدولية. وبذلك تكون تركيا قد أرست نموذجاً جديداً للسياسة الخارجية المعاصرة، يجمع بين القوة الناعمة والتأثير الاستراتيجي المباشر.

استنتاجات البحث

1) **الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية**: تمثل إفريقيا قلب الاهتمام التركي نظراً لموقعها الجغرافي الحيوي، ومواردها الطبيعية، وكثافتها السكانية، ما يجعلها سوقاً واعدة وميداناً للتأثير الجيوسياسي.
2) **الوسائل السياسية والدبلوماسية**: اعتمدت تركيا على سياسة متعددة الأبعاد شملت زيادة عدد السفارات، تبادل الزيارات الرسمية، وتوسيع شراكاتها مع المؤسسات الإفريقية، ما عزز مكانتها في الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي.
3) **الاستراتيجية الاقتصادية**: حققت تركيا قفزات نوعية في الاستثمار والتبادل التجاري مع القارة الإفريقية، حيث ارتفع حجم الاستثمارات من 150 مليون دولار عام 2008 إلى 390 مليون دولار عام 2015، وصولاً إلى مليار دولار في 2020.
4) **الدور العسكري والأمني**: انتقلت السياسة التركية من النفوذ الناعم إلى الانفتاح الخشن، من خلال إقامة قواعد عسكرية استراتيجية في القرن الإفريقي وخليج عدن، بما يضمن حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية.
5) **الاستفادة من التصويت الأفريقي الدولي**: نجحت تركيا في توحيد الأصوات الإفريقية لدعم عضويتها في مجلس الأمن الدولي، ما يعكس قوة استراتيجيتها الدبلوماسية والسياسية.

توصيات البحث

1) على تركيا مواصلة تنويع أدوات نفوذها الإفريقي، بما يشمل تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي، إلى جانب التبادل الدبلوماسي والسياسي.
2) يجب على تركيا استهداف القطاعات الحيوية في إفريقيا، مثل الطاقة، الزراعة، والبنية التحتية، لضمان استدامة التبادل الاقتصادي وتعميق الشراكة الاستراتيجية.
3) يُنصح بإقامة تحالفات إقليمية متعددة مع الدول الإفريقية لضمان دعم القضايا التركية والدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية، مع مراعاة احترام السيادة الإفريقية.
4) ينبغي على تركيا الموازنة بين النفوذ الناعم، الذي يعتمد على الثقافة والتعليم والمساعدات، والنفوذ الصارم عبر الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، لضمان فعالية استراتيجيتها.
5) يجب أن تعتمد تركيا على الدراسات البحثية الدقيقة لرصد التحولات السياسية والاقتصادية في إفريقيا، بما يساعد في تحديث الاستراتيجية بشكل مستمر ومناسب للمتغيرات الدولية والإقليمية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1) أبو شوك، أحمد. (2015). الاستراتيجية العسكرية للإمام المهدي في السودان (1881–1885): المرتكزات والمتغيرات. بيروت: مجلس أسطور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، ص 120-121.
2) البغدادي، عبد السلامة. (2017). الأبعاد الجيوبوليتيكية للمصالح التركية في إقليم القرن الإفريقي. مجلة الباحث، العدد الثالث والعشرون، ص 180.

3) البغدادي، عبد السلامة. (2018). البعد في السياسة التركية المعاصرة. مجلة دراسات تولية، العدد 10.
4) بقاص، خالد. (2017). مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 15.
5) القاص، هالكة. (2017). العلاقات التركية الإفريقية الجديدة: دراسة الأبعاد والأهداف والنتائج. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2017–2018.
6) القرية، طارق. (2018). المصور التركي في القارة الإفريقية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 2 مايو 2018. متاح على: https://www.code-conter.com/article
7) عمارة، حسين. (2021). هل ستسفر الجهود الدبلوماسية لأردوغان في إفريقيا عن توطيد أقدام تركيا في القارة السمراء؟ موقع فرانس 24، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 شباط/فبراير 2024.
8) السبيطلي، محمد. (2021). السلاح التركي في إفريقيا: دوافع التسويق ونماذج التعاون. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، تقرير خاص، ص 7-17.
9) السيد هاني، ياسمين. (2022). لماذا تنتشر مسيرات "بيرقدار" التركية في إفريقيا؟ موقع العين الإخبارية، 25 آب/أغسطس 2022. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 شباط/فبراير 2024.
10) داوود أوغلو، أحمد. (2011). العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط2، ص 233-234.
11) جواد، خالد موسى. (2017). السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه إفريقيا. مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بغداد، العدد 34، ص 104.
12) على كايا. (2021). كيف أقامت تركيا علاقات مع القارة الإفريقية على مدار 23 عام. TRT عربي.
13) مكي، ز. (2022). هيئة الإغاثة الإنسانية: الجفاف يؤثر على 1.36 مليون شخص في شرق إفريقيا. موقع جسور بوست، 6 نوفمبر 2022.
14) محمد العربي لادمي. (2018). السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد. مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 9.
15) محمد السعيد حجازي. (2020). تركيا والاهتمامات الجديدة بأفريقيا. مجلة الناقد للدراسات السياسية.
16) محمد سمير الرنتيسي. (2015). الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب. مركز الجزيرة للدراسات، 15 مارس/آذار 2015.
17) معوض، علي جلال. (2009). العثمانية الجديدة: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.
18) مصطفى صالح. (2017). الدور التركي في إفريقيا: اقتصاديًا كما السياسة. مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 11 نوفمبر 2017.
19) محمود زكريا محمود إبراهيم. (2015). العلاقات السياسية الإفريقية-التركية: القضايا والمحددات. القاهرة: مركز البحوث الإفريقي.
20) زاشفرتين. (2019). تركيا والوضع الجديد في إفريقيا: مخططات عثمانية أم مخاوف غير مبررة؟ بروكينغز، صص 5-7.
21) أوراكشي، سرحات. (2015). دور المجتمع المدني في تطوير العلاقات التركية الإفريقية: رؤية تركية. أنقرة: ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 4، شتاء 2015، صص 25-40.
22) أوراكشي، سرحات. (2022). بروز دور تركيا في إفريقيا الصاعدة. مركز الجزيرة للدراسات، 16 كانون الثاني/ يناير 2022، ص 1-8.
23) د. حمدي عبد الرحمن حسن. (2021). تحولات متسارعة: العلاقات التركية الإفريقية من منظور القوى المتوسطة في النظام الدولي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سلسلة كراسات إستراتيجية، المجلد 30، رقم 324، ص 17-20.

ثانياً: المصادر الإلكترونية

1) Republic Of Turkey Ministry Of Foreign Affairs. Turkey-Africa Relations. متاح على: http://www.mfa.gov.tr/turkey-africa-relations.enmfa

2) Pages Embassy. قاعدة بيانات التمثيل الدبلوماسي التركي، آخر تحديث: 5 نوفمبر 2025، الساعة 00:15. الرابط: Pages Embassy
3) سكاي نيوز عربية. (2023). تجارة تركيا مع الاتحاد الإفريقي تنمو 5.7 مرات في عقدين. 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023. تم الاطلاع في 5 نوفمبر 2025، من الرابط: www.skynewsarabia.com
4) عبده، عز الدين. (2020). لها 4 قواعد عسكرية بإفريقيا وتتجه نحو الغرب.. هذه دوافع تركيا في التمدد بالقارة السمراء. موقع عربي بوست، 17 آب/أغسطس 2020. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 نوفمبر 2025

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1) Gabrielle Angey. (2014). La recomposition de la politique étrangère turque. IFRI.
2) Gabrielle Angey. (mars, 2015). Le mouvement musulman turc de Fethullah Gülen en Afrique subsaharienne. Politique Africaine.
3) Ngouana, E. Y. (2020). Les Relations Turco-Africaines : quel bilan en 2020 ? Centre d'Études Internationales, Diplomatiques, Économiques et Stratégiques (CEIDES), 04.

Tepeciklioğlu, E. E. (July, 2017). Economic relations between Turkey and Africa: challenges and prospects. Journal of Sustainable Development Law and Poli